



## Agricultural Economics and Social Science

Available online at <http://zjar.journals.ekb.eg>  
<http://www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?JournalId=1&queryType=Master>



## تحليل أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا

عبدالرحيم الشحات البحيطي<sup>1</sup> - هالة السيد بسيوني<sup>2</sup> - مها مصطفى محمود تركيا<sup>2\*</sup>

1- قسم الاقتصاد بكلية التكنولوجيا والتنمية- جامعة الزقازيق - مصر

2- قسم الاقتصاد والعلوم السياسية - كلية الدراسات الأسبوية العليا - جامعة الزقازيق مصر

Received: 17/10/2023; Accepted: 25/10/2023

**المخلص:** يهدف البحث إلي توضيح مفهوم واهداف وخصائص التنمية المستدامة، وتحليل أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا، ومعرفة إلي المدي حدث تحسن في أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا، واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً، وعلي المنهج التحليلي عند تحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وذلك لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي عند تناول البعد النظري للبحث. وتبين صحة الفرض للبحث في البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا، وعدم تحسنه في البعد البيئي، ولذلك أوصي البحث بضرورة إعطاء الأهمية القصوى لموضوع إعادة هيكلة التعليم وبكافة مراحلها وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية، ومواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لإستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبفئة المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً، والعمل على تضيق الفجوة الرقمية من خلال العمل على إنتشار الانترنت وزيادة إعداد مستخدميه وعلى إختلاف مستوياتهم، وزيادة عدد مستخدمي الإنترنت، وذلك بإتاحة أدوات تكنولوجيا المعلومات، وضرورة زيادة الإهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة.

**الكلمات الإسترشادية:** التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، التنمية البشرية، التلوث، التكنولوجيا.

يعكس أبعاداً بيئية وبشرية. مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستدامة. وهذه التنمية التي لا تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فقط. بل وكذلك بتوازن كل هذه الأبعاد، وأصبح تحقيق التنمية المستدامة ومعدلات نمو مرتفعة من الأهداف المنشودة عالمياً، فأصبحت كل الدول تسعى لتحقيق تنمية مستدامة تشمل جميع النواحي (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسياسية، والفنية) (عمار، 200).

وظهر مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) لأول مرة بشكل رسمي عام 1987 من خلال تقرير "مستقبلياً المشترك" الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة. والذي يعرف أيضاً بـ "تقرير بورتلاند". والذي عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، حيث أن محور هذا التعريف هو التركيز على العدالة فيما بين الأجيال. وعليه، فقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة. والذي يرى أن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها.

\* Corresponding author: Tel. :+201000307417

E-mail address: mahaturkia5@gmail.com

## المقدمة والمشكلة البحثية

كان الاهتمام حتي بداية الثمانينيات من القرن الماضي منصباً علي التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها المختلفة، ولم يكن موضوع التنمية المستدامة ذا أهمية كبيرة عند العلماء، وخاصة علماء الاقتصاد، حتي طغت هذه القضية علي كل الدراسات فيما بعد.

فلم تأخذ النظرة التقليدية للتنمية في الحسبان البعد البيئي ضمن استراتيجياتها وسياساتها المتعاقبة، مما أدى إلى تقاوم مشكلة التدهور البيئي. وبداية إصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية. ولا الاعتبار البيئية التي عكرت صفو حياة الإنسان الطامح إلى الرفاهية. مثل مشكلة الإحتباس الحراري. ونقص المساحات الخضراء. والأمطار الحمضية. وفقدان التنوع البيولوجي. واتساع نطاق التصحر، وكذلك شهدت الدول النامية تدهوراً في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى إلى لجوئها للإقتراض الخارجي، ومن ثم إلى إستنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية. ونتيجة لذلك فقد أصبح هناك إهتمام بمفهوم التنمية الذي

هدف البحث إلي بيان مفهوم التنمية المستدامة وكيفية تحقيق التنمية المستدامة والتوفيق بين تلك التناقضات بين التنمية والبيئة الناتجة عن نموذج التنمية المهيمن منذ منتصف القرن العشرين.

وخلص هذا البحث إلى أن التحول نحو الاستدامة المنشودة لا يبدو ممكنا بدون حدوث تغير رئيسي وجذري على مستوى النموذج المعرفي السائد بعيدا عن قيم الاستعلاء، والاستغلال المتمركز حول الإنسان، باتجاه بلورة نموذج معرفي جديد يتصف بالشمول ولا يتمركز حول الإنسان وينظر للعالم كوحدة كلية مترابطة، بدلا من أن يكون مجموعة متناثرة من الأجزاء، ويمكن من خلاله دمج جهود التنمية المستدامة وجهود الحفاظ على البيئة بطريقة مفيدة للطرفين من أجل الصالح العام للجيل الحالي والأجيال القادمة.

ورغم أن الجزائر على غرار العديد من دول العالم التي تبنت المفاهيم المتعلقة بالتنمية البيئية المستدامة إلا أنها عموما تتصف بـ:

- ضعف الثقافة البيئية لدى المسؤولين والمواطنين على حد سواء.
- ارتباط مفهوم دراسة التأثير في البيئة بالنسبة لبعض المشاريع التي تصنف بأن لها مخارج خطيرة على البيئة كالنشاطات الاستخراجية والمحروقات... الخ، في حين أن هناك العديد من الأنشطة الأخرى المتعلقة بالعديد من الموارد البيئية الحساسة كالغابات، مصائد الأسماك والسدود، المياه، مصادر الطاقة الأخرى، التوسع العمراني، لم يتناولها التشريع بالعناية الكافية.
- ضعف القاعدة التشريعية بصورة عامة، وهي الكفيلة بتبني وتجسيد التطبيقات البيئية السليمة.
- ضعف الجانب الرقابي في الجزائر الأمر الذي لم يسهم في تحقيق نتائج إيجابية من الناحية البيئية ولا من ناحية الاستدامة التنموية.

**الدراسة الثانية (زكي، 2000)** بعنوان "أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة البعد البيئي في الاقتصاد المصري".

**استهدفت** الدراسة بيان أثر البيئة علي أبعاد التنمية المستدامة الأربعة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتقنية).

وخلصت هذه الدراسة إلى الآتي:

أ- البعد البيئي للتنمية المستدامة يهتم بهدفين، هما:

- ترشيد استخدام الموارد البيئية المحلية.
- المحافظة على البيئة وتجديد حيويتها ودعم استمرارية الحياة.

وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية بل زيادتها. كما يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية. بمعنى آخر التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.

ومع مرور الوقت إذ ينبغي أن يبقى رصيد الموارد الطبيعية، من أجل تحقيق أدنى درجة من العدالة والإنصاف للأجيال القادمة (الهيبي، 2006).

### مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي:

هل حدث تحسن في الأبعاد الرئيسية الثلاثة (الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي) للتنمية المستدامة في ماليزيا؟

### أهمية البحث

تسعي التنمية المستدامة إلي تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، وقد أشار تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة "برونتلاند" إلى أن "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها"، كما أن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطاً من التنمية لا تقرط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي تركز عليها هذه التنمية، أو تخرّبها، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة، وتتمثل أهم تحديات التنمية المستدامة في القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة للموارد الطبيعية (بشارة، 2015).

### فروض البحث

يتمثل فرض البحث، في الفرض التالي:

لم يحدث تحسن في الأبعاد الرئيسية الثلاثة (الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي) للتنمية المستدامة في ماليزيا.

### أهداف البحث

أ- توضيح مفهوم واهداف وخصائص التنمية المستدامة.

ب- تحليل أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا.

ج- معرفة إلي أي مدي حدث تحسن في أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا.

### الدراسات السابقة

**الدراسة الأولى (قاسيمي، 2012)** بعنوان "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية":

هـ- ضعف مساهمة قطاع السياحة في تمويل الاقتصاد الوطني بفرص العمل وفي خلق حركة تنموية للاقتصاد الوطني بصفة عامة فقد بلغت المساهمة من حجم العمالة السياحية بالنسبة لحجم العمالة للاقتصاد الوطني الجزائري 5.1%.

#### الدراسة الخامسة ( Shafi and Banyopadhyay, 1999 ) بعنوان "التنمية المستدامة والبيئة ونوعية الحياة".

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المؤشرات والتي يمكن بها قياس معدل التلوث، وذلك من أجل الحد من هذه المؤشرات في المستقبل لتقليل التلوث.

وأظهرت النتائج، ما يلي:

أ- توجد علاقة بين ارتفاع حجم النفايات وإنبعاث الغازات الملوثة.

ب- كما يؤدي نقص المياه الصالحة للشرب ونقص الصرف الصحي في المناطق الحضرية أو الريفية إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بشكل مستمر علي مر الزمن.

#### الدراسة السادسة (CAMRE, 2002) بعنوان "التنمية المستدامة في المنطقة العربية".

هدفت الدراسة إلى بيان ومعرفة أهم آليات تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، وكذلك أهم المعوقات، وسبل الحد منها.

وقامت الدراسة بتحليل عدد من مؤشرات التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، مستعينة في ذلك بسلسلة البيانات الصادرة من الجهات الرسمية المحلية أو الدولية في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم وأسرع آليات تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية هي الإهتمام بالتنمية البشرية، وخاصة الصحة والتعليم.

#### منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً، وعلى المنهج التحليلي عند تحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وذلك لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي عند تناول البعد النظري للبحث.

#### خطة البحث

تم تناول البحث، من خلال المحورين التاليين:

كما يتضح من خلال المحاور التالية:

**المحور الأول:** الإطار النظري للتنمية المستدامة.

**المحور الثاني:** تحليل أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا.

أ- إستهدفت الدراسة الربط بين مفهوم التنمية المستدامة والفكر التنموي.

ب- إهتمت الدراسة بتقييم الأوضاع البيئية في الاقتصاد المصري لما لها من أثر على استدامة التنمية وإهتمت بالتأصيل النظري للتنمية المستدامة مع دراسة البعد البيئي.

#### الدراسة الثالثة (سهيل، 2017) بعنوان "التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق: المشاكل والحلول".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء علي الفوائد الناتجة من استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، وكذلك بيان أثر التحول نحو الاقتصاد الأخضر علي التنمية المستدامة، وبيان أهم مشكلات تحول العراق نحو الاقتصاد الأخضر وأهم الحد منها.

وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

أ- يعاني العراق من مشاكل حادة في التلوث البيئي.

ب- إمكانية تحول العراق للاقتصاد الأخضر بما يمتلكه من مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة.

ت- يعتبر قطاع النقل من أهم القطاعات المسببة للتلوث في العراق.

#### الدراسة الرابعة (بو عيشة، 2012) بعنوان "العلاقة بين التنمية المستدامة والسياحة- دراسة حالة الجزائر".

هدفت الدراسة إلى بيان دور القطاع السياحي بجانب القطاعات الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- ضعف أداء قطاع السياحة في الجزائر يعود إلي ضعف الاستثمار في هذا القطاع منذ المخطط الثلاثي وما تبعه من مخططات أعطت الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة وهذا تماشياً مع المنهج الإشتراكي لتلك الفئة.

ب- تأخر في إنجاز المشاريع المقررة خلال المخططات الوطنية وتراكمها بسبب سوء التسيير زادت من ضعف هذا القطاع.

ج- عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي من الأسباب التي لعبت دوراً هاماً في تعطيل وإهمال هذا القطاع رافقها تراجع في عدد الوافدين.

د- حقق ميزان السياحة الجزائري عجزاً خلال (1990-2009) نتيجة زيادة النفقات والذي كان السبب هو إزدياد السياحة العكسية بسبب عدم وجود تحفيزات لتشجيع السياحة الداخلية.

التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

**الحفاظ على البيئة الطبيعية: يتحقق ذلك من خلال (مسلم، 2015):**

- الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، أي حفظ الأصول الطبيعية بحيث تترك الأجيال الحالية للأجيال القادمة بيئة مماثلة، حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.
- مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات وامتصاص الإنبعاثات الملوثة.
- ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من الموارد الناضبة.
- التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة.

#### زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة

وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية المستدامة.

#### الاستغلال الأمثل للموارد

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

#### ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

#### إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع

بمعنى أن يكون ذلك بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

#### أهداف اقتصادية: تتمثل، في الآتي (Harris, 2000)

- إنتاج سلع وخدمات على أساس دائم.
- إدارة جيدة من الحكومة للدين العام.

#### المحور الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتتركز التنمية المستدامة على النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث، من خلال النقاط التالية:

#### مفهوم التنمية المستدامة

تتعدد مفاهيم التنمية المستدامة، وأهمها:

#### المفهوم الأول

هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار أرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (غنيم وأبو زنت، 2007).

#### المفهوم الثاني

بأنها التنمية التي تُلبي إحتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية" (غنيم وأبو زنت، 2007).

#### المفهوم الثالث

بأنها التنمية التي تحقق العدالة بين الأجيال، وداخل كل جيل من خلال الموازنة بين الأهداف الاقتصادية وتلك الإنسانية والبيئية، ومن أجل المحافظة على المكونات المختلفة للثروة التي تضمن استمرارية توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة" (حسن، 2006).

وتقتضي التنمية تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع. وتوسيع الفرص أمام المجتمع لإرضاء طموحاته إلى حياة أفضل. ونشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول (العايب، 2011).

#### أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الآتية:

#### تحقيق نوعية حياة أفضل

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق

الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضاً الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها إنتقال الموارد والعناصر وتفتيتها بما يضمن إستمرار الحياة.

د- تتسق بين سلبيات إستخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

هـ- تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

#### معوقات التنمية المستدامة

توجد بعض المعوقات التي تتحدى التنمية المستدامة، وأهمها:

#### الفقر وتراكم الديون

التي تستنزف أكثر من نصف الدخل القومي لمعظم الدول العربية.

#### الحروب الداخلية

عدم الاستقرار وغياب الأمن وسباق التسليح الذي تتسارع عليه الدول، مما يؤدي الي إهدار الكثير من المال والتي يمكن أن يتم إستخدامها في عملية التنمية.

#### ضعف الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية

ويرجع ذلك إلي هجرة الكثير من الشباب ذو العقول المستنيرة إلي الدول الأجنبية، مما أدى إلي ضعف العنصر البشري وأدى إلي إتساع الفجوة بين الدول العربية والدول الأجنبية.

#### تدني القطاع الاقتصادي

فأدى إلى إنتشار البطالة وضعف التنمية الاقتصادية وتحويل أكثر من 900 مليار دولار من الدول العربية الي البنوك الأجنبية.

#### النمو السكاني الكبير

حيث يزيد عن 3% سنويا أي أكثر من 11 مليون نسمة حيث تلتهم كل جهود التنمية الاقتصادية والإجتماعية للدول العربية (القاهرة، المجلس الأعلى للتعليم).

#### الأمية

تواجه الدول العربية بشكل كبير فمع زيادة عدد السكان يصبح الأهم هو توفير المسكن والملبس والمأكل والصحة ولكن يتم إهمال التعليم بشكل كبير هذا فضلا عن تخلف نظم التعليم الذي يكون بالدول العربية وبالتالي ينتج مهارات غير مسايرة لأحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير.

● تجنب عدم التوازن القطاعي والذي قد يضر الإنتاج الزراعي أو الصناعي.

#### أهداف إجتماعية

تتمثل الأهداف الإجتماعية، ما يلي (بن الطيب، 2016):

- إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتي المجالات لضمان المشاركة الشعبية.

- التركيز بوجه خاص علي الأنظمة المعرضة للأخطار؛ سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتهجير. أو مصادر مياه معرضة للتلوث. أو نموا عمرانيا عشوائيا.

- تحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز علي مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الإجتماعي أو النفسي أو الروحي بشرط أن يكون بشكل مقبول ديمقراطيا.

- توفير قوت المعيشة: وتعني القدرة علي تلبية الحاجات الضرورية منها المأكل والمشرب والمسكن والصحة والأمن وهي في مجملها المتطلبات الأساسية.

- تقدير الذات: ويعني أن يكون الإنسان مكرما ويشعر بتقدير نفسه.

- التحرر من العبودية: ويعني ذلك أن يتحرر الشخص من الفقر ومن الجوع ومن العادات والمعتقدات الخرافية. وتقليل المعوقات إخراجية لمواصلة تحقيق الأهداف الإجتماعية.

#### خصائص التنمية المستدامة

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي أعقبته قمة ريوديغينيرو للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992.

وتتمثل أهم خصائص التنمية المستدامة، فيما يلي (الشمي، 2009):

أ- يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى، تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

ب- تضع تلبية إحتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والإجتماعية.

ج- تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم إستنزاف قاعدة الموارد

## التلوث البيئي

الادخارية، وهذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

- تطوير قطاع التأمين وتحريره باعتباره من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية.

- العمل على تخفيض كلفة فتح حسابات إدارية.

هذا بالإضافة إلى أن تطوير أداء الصناديق الادخارية سيؤدي إلى توجيه احتياطياتها إلى الاستثمار في سوق رأس المال، وهو الأمر الذي ينعش الاستثمارات.

### الصادرات:

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة. ويعدّها بعض خبراء الاقتصاد قضية مجتمعية تفرض نفسها على مسارات تلك المجتمعات الاقتصادية، ذلك أن للتصدير، بخلاف دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية، أهمية كبرى متصلة بنجاح عملية التنمية. فالصادرات، باختصار، تعمل على: تحقيق أثر التقلبات الاقتصادية السيئة في الاقتصاد القومي، دعم قوة مساومة الدولة في الأسواق الخارجية؛ دعم قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، توسيع قاعدة المجتمع الاقتصادية. وتصدير إحدى الآليات المهمة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي، فالتوسع في التصدير يساعد على إزالة العوائق أمام القيمة الاقتصادية، وإن زيادة النفاذ به إلى الأسواق الخارجية تمكن الدول من الحصول على عائد مجز عن تسويق منتجاتها في الخارج. وهذا قطعاً يسهم في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، شريطة ألا تحجب عوائد الصادرات عن استردادها وتبقى في الخارج لحساب أصحابها. وهو القصور الذي تعانيه أغلبية الدول النامية، ولكي تقوم الصادرات بدورها في تمويل التنمية فإن ذلك يتطلب توافر عدد من المقومات، وأهمها (عبد الملك، 2008):

- الإنتاج وفق مواصفات دولية وبجودة ملائمة.
- التزام معايير البيئية من حيث استخدام المخصبات والمبيدات، كما هو الحال في السلع الزراعية أو استخدام الكيماويات في الإنتاج الغذائي.
- طرح الإنتاج في الأسواق الخارجية مستوفياً لأحدث تقنيات التعبئة والتغليف.
- الدراسة الجيدة للسوق المستهدف وتصميم حملات الدعاية والإعلان المناسبة.
- الإهتمام بخدمات ما بعد البيع، كما هو الحال في السلع الصناعية. ولكن هل يمكن أن تسهم الصادرات في تمويل التنمية الاقتصادية بالقدر المطلوب؟
- والواقع، إن إسهام الصادرات في تمويل التنمية يشوبه القصور، فهناك العديد من العوامل المعوقة للنمو المأمول للصادرات، ويمكن إيجازها، فما يلي:

لا شك أن التلوث البيئي يهدد من صحة الشعوب العربية حيث أن النهضة الصناعية الكبرى التي حدثت في بلاد الغرب نتج عنها تصدير الصناعات الملوثة للبيئة الي الدول العربية هذا بالإضافة الي افتقار الدول النامية بما يسمى الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة إخالية من الأضرار والتلوث.

## نقص الموارد المائية

وتدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية.

## الحصار الاقتصادي

حيث يوجد بعض الدول تعاني من ذلك الحصار دون إيجاد آلية دولية من خلال الأمم المتحدة للحد من معاناة هذه الدول.

## مصادر تمويل التنمية المستدامة

يعتمد تمويل التنمية على عدة مصادر، ومنها ما هو داخلي وما هو خارجي، وأهمها:

## التمويل المحلي (الداخلي)

### المدخرات الوطنية

يتفق معظم الاقتصاديين على أن تجميع رأس المال الحقيقي (الناتج من المدخرات) هو أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية. وبقتضي ذلك زيادة في المدخرات الوطنية، مع وجود نظام مالي وائتماني يمكن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء بالاستثمار. ومن دون مدخرات حقيقية، قد تؤدي الزيادة النقدية إلى التضخم. ويقدر معدل الادخار القومي المطلوب بما يزيد عن 25% من إجمالي الدخل (بلغت معدلات الادخار في كوريا الجنوبية 5.34%، تايلاند 34%، شيلي 6.28%)، ومن حيث أن جزءاً من المدخرات يجد طريقة إلى الاستثمار، فإن من الأهمية أن تسلك الحكومات طرقاً عادلة لزيادة المدخرات من خلال زيادة الضرائب بعدالة ونزاهة، وألا تؤدي الزيادة في المدخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الاقتصادية. كما يمكن أن يتم تجميع المدخرات من خلال إصدار سندات حكومية (<http://communication.akbarmontada.com/t1> (94-topic).

ولابد من تعزيز تعبئة المدخرات المحلية التي تعدّ شرطاً من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية. ويمكن تحديد هذه الوسائل، بما يلي (زازا، 2018):

- ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع المدخول، لأنه المحدد الأساسي للطاقة

في إطار دعم البرامج التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية ومرافق المياه والطاقة والصرف، كما أنها شروط مهمة لرفع كفاءة الاقتصاد عموماً. ولكن يرى بعضهم أن للمنح والهيئات كلفة باهظة قد ترتبط بالسيادة الوطنية، إذ أنها غالباً ما تكون مشروطة من قبل الدولة المانحة التي تفرض رؤيتها السياسية والاقتصادية. وتكون آثار المنح عادة إيجابية إذا نجحت الدول المتلقية في استخدامها من خلال تحسين سياسات التنمية واستراتيجياتها على المستوى الوطني، بغية تخفيف الفقر وتوفير العيش الكريم لأفراد المجتمع، من خلال الحد من البطالة ورفع مستويات الدخل، وهذا كله مرهون بزيادة الاستثمارات كمدخل رئيسي لإحداث التنمية.

وإلى جانب الدول، ثمة وكالات ومنظمات متخصصة بمنح الهيئات مثل الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية، واليونسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدات التقنية. ويأتي الصندوق الكويتي وصندوق أبو ظبي والصندوق السعودي للتنمية كأهم الصناديق التي تعمل في مجال تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية والنامية، ويقارب عدد الدول المستفيدة من العون المقدم منها حوالي 130 دولة. أما الصناديق العربية الإقليمية فيأتي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي كأهم الصناديق التي تعمل على تحقيق التكامل العربي، ودعم موازين مدفوعات الدول العربية، من خلال توفير التمويل اللازم للإصلاحات الكلية والقطاعية وخصوصاً القطاعين المالي والمصرفي.

إن تحقيق الاستفادة من المنح، يستوجب على الدول المستفيدة أن تعمل على تهيئة الظروف الداخلية المواتية لتوظيف فعال للمدخرات، والمحافظة على معدلات كافية للاستثمارات وزيادة القدرات البشرية، مع الحد من هروب رؤوس الأموال ومحاربة الفساد على الصعراء كافة لكونه عائقاً للتقدم ومانعاً للتنمية الاقتصادية المستدامة، إضافة إلى ذلك، هناك الاستقرار السياسي والأمني، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتوافر ضمانات العدالة للمجتمع، ووجود مناخ ديمقراطي، وهي أمور أساسية في عملية التنمية الاقتصادية (زعزوع، 2012).

#### التمويل متعدد الأطراف

يساهم التمويل متعدد الأطراف في تمويل التنمية المستدامة بنسبة معتبرة، فقد استقر في التسعينات ما بين (17 و19 مليار دولار) وفي سنة 1997 عند 18 مليار دولار ومن أهم الممولين (الباشا، 2016):

#### البنك الدولي

يعتبر البنك العالمي الممول الأساسي للإعانة المتعددة الأطراف فمنذ مطلع التسعينات عمل البنك على تطوير سياسته التمويلية بشكل محسوس، فبين (1986-1994)

- انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية.

- إشتداد حدة المنافسة العالمية.

- عدم التزام العديد من المصدرين المواصفات القياسية العالمية.

- ضعف القدرات التسويقية والترويجية في الأسواق الخارجية.

- ارتفاع كلفة التصدير التي تشكل فيها كلفة النقل نسبة كبيرة.

ومن الملاحظ أن هناك سمة غالبية على أداء الصادرات، وهي أن حصيلتها الصادرات تنسم بأنها شديدة الحساسية للتقلبات في الاقتصاد العالمي، فأى هزة في الأسعار العالمية تجد صدئاً مباشراً على برامج التنمية. ولا شك في أن الدول النامية ستظل أمداً غير منظور تعتمد على الاستثمارات الوافدة والاقتراض كأحد أهم وسائل تمويل التنمية، بغض النظر عن كل ما تقوم به الدول من جهود لفتح الأسواق الخارجية، سواء من خلال إيجاد برامج لتحفيز المصدريين أم التوسع في الاتفاقيات التفضيلية التي تمنح منتجاتها في أسواق بعض الدول إعفاءات جمركية تعطيها ميزة نسبية.

#### التمويل الخارجي

وتتمثل أهم مصادره، في الآتي:

#### المنح والهيئات

تخصص الدول المانحة الرئيسية والأعضاء في لجنة المساعدة على التنمية والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) خلال كل سنة إعانة عمومية لفائدة التنمية، ولقد وضعت ندوة ريو دي جانيرو تقديراً لهذا المبلغ بهدف مواجهة نفقات التنمية المستدامة بمقدار 70 مليار دولار سنوياً حتى عام 2000، غير أن تلك المساعدات عرفت تآكلاً وأصبح من المتعذر تحصيل تلك التقديرات لفائدة التنمية؛ فمن ضمن مجموع 21 عضواً في اللجنة لا نجد سوى أربعة دول (السويد، والنرويج، وهولندا، والدنمارك) تحترم وبصفة منتظمة النسبة المحددة (محي، 2009).

وتلعب المنح والهيئات الدولية الرسمية دوراً مهماً في برامج التنمية، باعتبارها أحد مصادر التمويل اللازمة لتلك البرامج، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر. ولا شك في أن المنح والهيئات تساعد على تعبئة الموارد المحلية، في حال استخدامها وفق قواعد محددة وبشفافية مطلقة تحول دون استخدام هذه المنح في غير الأغراض الواردة لها، كأن تستخدم في سداد الأجور والإيجارات ونفقات الدعاية غير المطلوبة، أو سرقتها كما هو الحال في العديد من بلدان العالم الثالث. وفي هذا الصدد، فإن استخدام المنح والهيئات في برامج التنمية سيؤدي إلى تحسين رأس المال البشري والطاقات الإنتاجية والتصديرية. وهي تشكل أدوات مهمة

للاستثمار، كما أنها تعمل على الحد من مشكلات عبء الديون الخارجية وعبء خدماتها.

كما أنها تسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشكلات أخرى كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري والزيادة المضطربة للنفقات وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع والخدمات، وتتمثل أهم أهداف الاستثمارات الأجنبية، في الآتي (أنور، 2008):

- الاستفادة من الموارد المتاحة (البشرية - المادية).

- الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلاً من الاعتماد على الاستيراد.

- تحسين الموارد واستغلالها جيداً.

كما يوقر الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتقدمة التي تساعد على رفع جودة الإنتاج وتقليل الكلفة الإنتاجية، وبالتالي دعم قدرة المنتجات المحلية التنافسية في الأسواق الخارجية. ويسهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح أسواق جديدة عن طريق ربط الإنتاج المحلي بحاجة الأسواق الخارجية، قدوم كفاءات فنية وإدارية تعمل على رفع الأداء الاقتصادي؛ تحسين موازين المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها؛ زيادة الإمكانات التصديرية للدول متلقية الاستثمارات وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية. الواقع، إن الاستثمارات المباشرة وتدفعها إلى بلد ما، على الرغم من أهميتها لاقتصاديات الدول المتلقية ودورها المؤثر في التنمية، فإن تحقيق الآثار المتوخاة من هذه الاستثمارات مرهون بما تؤديه وتوجهاتها والأنشطة التي تعمل فيها. وبالتالي، يجب عدم ربط المنح والقروض وتدفقات الاستثمار بشروط سياسية أو تبعية اقتصادية.

ولكن هناك معوقات أخرى تمثل قيوداً على جذب الاستثمارات في البلاد النامية هي عبارة عن: معوقات مؤسسية: تتمثل بقصور المؤسسات المشرفة على الاستثمار وتعددتها، وجمود القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، والضمانات الخاصة بعدم التأميم، والمصادرة، والحق باسترداد رؤوس الأموال وتحويل الأرباح؛ ومعوقات في البنيان الإنتاجي: وتتمثل بنقص الهياكل الأساسية وتخلفها أو قاعده رأس المال الاجتماعي، وتخلف قطاعات الخدمات (النقل والمواصلات)، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العائد المتوقع، بالإضافة إلى عدم توافر الكوادر البشرية المدربة للأعمال الإدارية، وعدم وجود قاعدة ماهرة من العمال. وإلى جانب ذلك المناخ الفكري والعائدي السائد: ويتمثل بوجهة نظر الدولة المتلقية في أساسيات التعامل مع الأموال الوافدة وحققها بمصادرتها أو تأميمها أو توجيهها وفق خطة التنمية، ووجود تيارات متطرفة تؤثر في حالة الاستقرار السياسي، وأيضاً سوء حالة الأمن وتقشي الفساد. هناك آراء متباينة في وجهات

قام البنك بتمويل 120 مشروع له علاقة بالبيئة، أي ما قيمته 9 مليارات من الدولارات في شكل قروض، ويمول البنك أربعة أنواع كبرى من نشاطات التنمية المستدامة، مساعدة الدول الأعضاء في رسم الأوليات وتدعيم المؤسسات وصياغة السياسات البيئية وإستراتيجيات التنمية المستدامة، العمل على توجيه قروض البنك نحو قضايا البيئة عند مراحل تحضير وصياغة وإنجاز المشاريع، حمل الدول الأعضاء على الإستفادة من التكامل القائم بين مقاومة الفقر وحماية البيئة، كالتحكم في النمو الديمغرافي، وبرامج مقاومة الفقر... إلخ. - معالجة البيئة العالمية.

### صندوق البيئة العالمية (GEF)

تأسس الصندوق عام 1990 ويتم إدارته من قبل البنك الدولي وبرنامج الصندوق؛ ويهدف إلى تزويد الدول النامية بالأموال الضرورية لتمويل النفقات الإضافية المرتبطة بتطبيق الإتفاقات المتعددة الأطراف حول البيئة، وتتخذ المساعدات التي يمنحها الصندوق للدول النامية شكل إعتمادات موجهة لمشاريع استثمارية ولعمليات الإعانة التقنية وبدرجة أقل لنشاطات البحث. وللإستفادة من تمويل الصندوق يجب أن يكون المشروع مبتكراً ويؤكد فعالية التقنية المستعملة، بالإضافة إلى إسهام المشروع في تنمية الموارد البشرية.

### الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات عامة وتكون من الحكومات، واستثمارات خاصة وتكون من القطاعات والشركات والمؤسسات الخاصة في البلدان. ويتمثل الاستثمار على المستوى القومي، بأوجه الإنفاق كافة التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو تحسين مستويات معيشة المواطنين. وبهذا المفهوم يكون للاستثمار هدفان: إقتصادي، ويتمثل بتحقيق عائد مادي يستهدف منه المجتمع، ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق بهدف رفع طاقات الدولة الإنتاجية، واجتماعي، ويتمثل بتحقيق رفاهية المواطنين، ويكون ذلك من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والثقافة. فإن الدول تولي الاستثمار أهمية كبيرة وتقرر له أدواراً في سياستها الاقتصادية وفي الخطط التنموية. والمعروف أن الاستثمار عادة يعتمد على الادخار القومي (مدّخرات الأفراد والشركات والجهات الحكومية)، وتلجأ الدول إلى المدّخرات الأجنبية في حال عدم كفاية المدّخرات المحلية لتحقيق المعدلات المطلوبة من الاستثمار. وفي جميع الأحوال يتطلب أن يكون مناخ الاستثمار مائماً أو مشجعاً للمستثمر. وكلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذباً للاستثمار وبخاصة الاستثمار الأجنبي.

وتعد الاستثمارات الأجنبية سندا مهماً للدول النامية، حيث تعوّض العجز في المدّخرات الوطنية المتاحة



## المحور الثاني: تحليل أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا

تتعدد أبعاد التنمية المستدامة، ويتمثل أهمها في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وإن كانت توجد أبعاد أخرى كالبعد الثقافي والبعد التكنولوجي، ولكن سيتم التركيز على الأبعاد الثلاثة الأولى.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال النقاط التالية:

### البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ماليزيا

ويبين الجدول التالي أهم التطورات الاقتصادية والمتمثلة في معدل البطالة والتضخم وغيرهما من المتغيرات الاقتصادية والمصاحبة لتطور معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا:

ويتضح من جدول 1، الأتي:

#### معدل النمو الاقتصادي

بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 4.6% بحد أدنى (-7.4%) في عام 1998، و بحد أقصى 10% في عام 1996، وتأثر معدل نمو الاقتصاد بالأحداث الاقتصادية العالمية، كالأتي: ففي عام 1998 تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 7.3% في عام 1997 إلى (-7.4%) عام 1998 متأثراً بالأزمة المالية للنمو الآسيوية عام 1998، وفي عام 2008 تراجع معدل النمو من 6.3% في عام 2007 إلى (-4.8%) عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، وفي عام 2020: تراجع معدل النمو من 4.4% في عام 2019 إلى (-5.5%) عام 2020 متأثراً بجائحة كورونا.

#### نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي:

بلغ متوسط نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 38.8% بحد أدنى 26.1% في عام 2020 و بحد أقصى 48.7% في عام 1998، وتأثرت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي بالأحداث الاقتصادية العالمية، ففي عام 2020: تراجعت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي من 28.6% عام 2019 إلى 26.1% عام 2020 متأثراً بالأزمة بجائحة كورونا.

#### إجمالي الادخار المحلي

بلغ متوسط حجم الادخار المحلي 77.4 مليار دولار، وبلغ حده الأدنى 35.1 مليار دولار في عام 1998، وحده الأقصى 115.8 مليار دولار عام 2014، وكما تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية، كالأتي: في عام 1998: تراجع حجم الادخار المحلي من 43.9 مليار دولار عام 1997 إلى 35.1 مليار دولار في عام 1998 متأثرة بالأزمة

النظر من الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية في الدول النامية بين مؤيدي الاقتصاد الحر ومعارضيه من الإشتراكيين، يساندهم في ذلك ممثلو مدرسة التبعية. فجد أن الرأسماليين مقتنعون بأن الحرية الاقتصادية أنسب الطرق لتحقيق التصنيع السريع، ومن ثم التنمية الاقتصادية للدول النامية. وهنا يضطلع الاستثمار الأجنبي المباشر، كحزمة من رأس المال والفن الإنتاجي والمصارف والهيكل الإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى القدرات التسويقية، بدور إيجابي في تعويض النقص المحلي في هذه الموارد في الدول النامية. في حين يرى الإشتراكيون أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لمواصلة استغلال موارد هذه الدول واستنزافها. تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الإستخراجية وقطاع الخدمات، وهذا في مصلحة الدول المتقدمة، ومن شأنه إفقار الدول النامية. كما يمكن أن تكون الاستثمارات كأداة لدعم طبقة النخبة ذات العلاقات بالدول المستثمرة (حسب الله، 2005).

إن الأرباح الهائلة التي تجنيها الاستثمارات في الدول المتلقية تعاد إلى الدولة الأم، مع حدوث نقص في الموارد السيادية للدولة نتيجة الاعفاءات الضريبية والجمركية المقررة للشركات المستثمرة. كما يمكن أن يكون للشركات المتعددة الجنسية دور في تقاوم مشكلة التلوث البيئي، إذ تتركز عادة استثماراتها في بعض الصناعات الملوثة كصناعة الكيماويات والأسمنت. كما لا يمكن اغفال دور هذه الشركات في التدخل في شؤون الدول المتلقية الداخلية بالشكل الذي يعرض استقلال هذه الدول السياسي للخطر عندما تتعارض مصالح هذه الشركات والحكومات الوطنية. ولا بد من الإشارة إلى أن الاستخدام الأمثل للاستثمارات الأجنبية له آثاره الإيجابية في حال الاستقرار المجتمعي، واستخدام الأموال الواردة في مشاريع إنتاجية يزيد من الكفاءة الاقتصادية من دون أن يصاحب تدفقها استغلال إقتصادي وتحكم سياسي أجنبي يوجه إنتاجها إلى خدمة الاحتكارات الأجنبية.

#### الإقتراض

هناك نوعان من الإقتراض، إقتراض من الداخل، وهو ما يسمى بالدين المحلي، ويمثل رصيد مديونيتها تجاه المصارف الوطنية. ليس ضرورياً، وعموماً أن يكون كل الدين العام المحلي موجهاً إلى الاستثمار، فقد يوجه إلى الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية، أما الإقتراض الخارجي فهو يمثل الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية على الدولة لحساب دول خارجية. وتأتي القروض من مؤسسات دولية وصناديق تنمية فتستخدمها الدول في مشاريع تنموية أو في إعادة تأهيل البنية التحتية، وقد تكون في شكل عون فني أو شكل تدريب وتمويل دراسات عدة (زننون، 2000).

جدول 1. تحليل أهم المتغيرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1995-2021)

| السنوات   | إجمالي الناتج المحلي<br>مليار دولار | معدل النمو الاقتصادي<br>ي % | الادخار المحلي |                           | معدل البطالة<br>% | معدل التضخم<br>% | نصيب الفرد<br>من إجمالي الناتج المحلي<br>ألف دولار | الاستهلاك النهائي |                           | الإيرادات السياحية<br>مليار دولار | % من إجمالي الناتج المحلي |
|-----------|-------------------------------------|-----------------------------|----------------|---------------------------|-------------------|------------------|--|-------------------|---------------------------|-----------------------------------|---------------------------|
|           |                                     |                             | مليار دولار    | % من إجمالي الناتج المحلي |                   |                  |  | مليار دولار       | % من إجمالي الناتج المحلي |                                   |                           |
| 1995      | 88.7                                | 9.8                         | 35.2           | 39.7                      | 3.2               | 2.8              | 4.4  | 53.5              | 60.3                      | 5.0                               | 5.7                       |
| 1996      | 100.9                               | 10.0                        | 43.2           | 42.9                      | 2.5               | 2.9              | 4.9  | 57.6              | 57.1                      | 5.7                               | 5.7                       |
| 1997      | 100.0                               | 7.3                         | 43.9           | 43.9                      | 2.5               | 2.9              | 4.7  | 56.1              | 56.1                      | 4.9                               | 4.9                       |
| 1998      | 72.2                                | 7.4-                        | 35.1           | 48.7                      | 3.2               | 3.6              | 3.3  | 37.0              | 51.3                      | 3.2                               | 4.5                       |
| 1999      | 79.1                                | 6.1                         | 37.5           | 47.4                      | 3.4               | 4.4              | 3.5  | 41.6              | 52.6                      | 4.4                               | 5.6                       |
| 2000      | 93.8                                | 8.9                         | 43.2           | 46.1                      | 3.0               | 4.3              | 4.1  | 50.6              | 53.9                      | 5.9                               | 6.3                       |
| 2001      | 92.8                                | 0.5                         | 38.8           | 41.8                      | 3.5               | 3.8              | 3.9  | 54.0              | 58.2                      | 7.6                               | 8.2                       |
| 2002      | 100.8                               | 5.4                         | 42.4           | 42.0                      | 3.5               | 3.3              | 4.2  | 58.5              | 58.0                      | 8.1                               | 8.0                       |
| 2003      | 110.2                               | 5.8                         | 46.8           | 42.5                      | 3.6               | 3.2              | 4.5  | 63.4              | 57.5                      | 6.8                               | 6.2                       |
| 2004      | 124.7                               | 6.8                         | 54.2           | 43.4                      | 3.5               | 3.0              | 4.9  | 70.6              | 56.6                      | 9.2                               | 7.4                       |
| 2005      | 143.5                               | 5.3                         | 63.6           | 44.3                      | 3.5               | 3.0              | 5.5  | 79.9              | 55.7                      | 10.4                              | 7.2                       |
| 2006      | 162.7                               | 5.6                         | 72.4           | 44.5                      | 3.3               | 3.3              | 6.1  | 90.3              | 55.5                      | 12.3                              | 7.5                       |
| 2007      | 193.5                               | 6.3                         | 83.8           | 43.3                      | 3.2               | 3.2              | 7.1  | 109.8             | 56.7                      | 17.9                              | 9.3                       |
| 2008      | 230.8                               | 4.8                         | 101.1          | 43.8                      | 3.3               | 3.0              | 8.3  | 129.7             | 56.2                      | 18.6                              | 8.0                       |
| 2009      | 202.3                               | 1.5-                        | 77.1           | 38.1                      | 3.7               | 3.0              | 7.2  | 125.2             | 61.9                      | 17.2                              | 8.5                       |
| 2010      | 255.0                               | 7.4                         | 100.2          | 39.3                      | 3.4               | 2.5              | 8.9  | 154.8             | 60.7                      | 19.6                              | 7.7                       |
| 2011      | 298.0                               | 5.3                         | 115.5          | 38.8                      | 3.1               | 2.0              | 10.2   | 182.5             | 61.2                      | 21.3                              | 7.2                       |
| 2012      | 314.4                               | 5.5                         | 114.8          | 36.5                      | 3.1               | 1.8              | 10.6   | 199.7             | 63.5                      | 21.7                              | 6.9                       |
| 2013      | 323.3                               | 4.7                         | 111.4          | 34.5                      | 3.2               | 1.7              | 10.7   | 211.8             | 65.5                      | 23.3                              | 7.2                       |
| 2014      | 338.1                               | 6.0                         | 115.8          | 34.3                      | 2.9               | 1.5              | 11.0   | 222.3             | 65.7                      | 24.5                              | 7.2                       |
| 2015      | 301.4                               | 5.1                         | 99.3           | 33.0                      | 3.1               | 1.4              | 9.7  | 202.1             | 67.0                      | 19.2                              | 6.4                       |
| 2016      | 301.3                               | 4.4                         | 98.4           | 32.6                      | 3.4               | 1.5              | 9.6  | 202.9             | 67.4                      | 19.7                              | 6.5                       |
| 2017      | 319.1                               | 5.8                         | 103.4          | 32.4                      | 3.4               | 1.7              | 10.0   | 215.7             | 67.6                      | 20.3                              | 6.4                       |
| 2018      | 358.8                               | 4.8                         | 109.8          | 30.6                      | 3.3               | 1.8              | 11.1   | 249.0             | 69.4                      | 21.8                              | 6.1                       |
| 2019      | 365.2                               | 4.4                         | 104.3          | 28.6                      | 3.3               | 1.9              | 11.1   | 260.8             | 71.4                      | 22.2                              | 6.1                       |
| 2020      | 337.3                               | 5.5-                        | 87.9           | 26.1                      | 4.5               | 2.0              | 10.2   | 249.4             | 73.9                      | 3.4                               | 1.0                       |
| 2021      | 373.0                               | 3.1                         | 109.6          | 29.4                      | 4.0               | 1.9              | 11.1   | 263.4             | 70.6                      | 5.9                               | 1.6                       |
| المتوسط   | 214.1                               | 4.6                         | 77.4           | 38.8                      | 3.3               | 2.6              | 7.4  | 136.7             | 61.2                      | 13.3                              | 6.4                       |
| أقل قيمة  | 72.2                                | 7.4-                        | 35.1           | 26.1                      | 2.5               | 1.4              | 3.3  | 37.0              | 51.3                      | 3.2                               | 1.0                       |
| أكبر قيمة | 373.0                               | 10.0                        | 115.8          | 48.7                      | 4.5               | 4.4              | 11.1   | 263.4             | 73.9                      | 24.5                              | 9.3                       |

المصدر: الباحثة بالاعتماد على - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

تراجع الإستهلاك النهائي من 56.1 مليار دولار في عام 1997 إلى 37 مليار دولار عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للنمو الأسيوية عام 1998، وفي عام 2009 تراجع الإستهلاك النهائي من 129.7 مليار دولار في عام 2008 إلى 125.2 مليار دولار في عام 2009 متأثرة بالأزمة المالية العالمية عام 2008، وفي عام 2020 تراجع الإستهلاك النهائي من 260.8 مليار دولار عام 2019 إلى 249.4 مليار دولار عام 2020 متأثراً بجائحة كورونا.

#### الإيرادات السياحية

بلغ متوسط الإيرادات السياحية خلال الفترة 13.3 مليار دولار بحد أدنى 3.2 مليار دولار عام 1998، وبحد أقصى 24.5 مليار دولار عام 2014، وتأثرت الإيرادات السياحية بالأحداث الاقتصادية العالمية، فتراجعت الإيرادات السياحية من 4.9 مليار دولار عام 1997 إلى 3.2 مليار دولار عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للنمو الأسيوية عام 1998، وفي عام 2009 تراجعت الإيرادات السياحية من 18.6 مليار دولار عام 2008 إلى 17.2 مليار دولار عام 2009 متأثرة بالأزمة المالية العالمية عام 2008، وفي عام 2020 تراجعت الإيرادات السياحية من 22.2 مليار دولار عام 2019 إلى 3.4 مليار دولار عام 2020 متأثرة بجائحة كورونا.

كما تراوحت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي بماليزيا من (1%-9.3%).

#### البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا

هو يمثل البعد الإنساني، إذ تجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعي، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيار النمو وفقاً لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة.

ويتضح البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا، وذلك من خلال تناول تطور مؤشرات التنمية البشرية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا، والتي يتمثل أهمها في الإنفاق علي التعليم وعلي الصحة، كما بجدول 2 التالي:

ويتضح من جدول 2، كالتالي:

#### مؤشرات التنمية البشرية

ارتفع مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا من 0.70 في عام 2000 إلى 0.83 عام 2021.

#### مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي التعليم

ارتفع من 244.1 دولار عام 2000 إلى 444.4 دولار عام 2021.

#### مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي الصحة

ارتفع من 56.8 دولار في عام 2000 إلى 350.1 دولار في عام 2021.

المالية للنمو الأسيوية عام 1998، وفي عام 2009: تراجع حجم الادخار المحلي من 101.1 مليار دولار عام 2008 إلى 77.1 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، وفي عام 2020: تراجع حجم الادخار المحلي من 104.3 مليار دولار عام 2019 إلى 87.9 مليار دولار عام 2020 متأثراً بجائحة كورونا.

#### معدل التضخم

بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة بلغ 2.6% بحد أدنى 1.4% في عام 2015، وبحد أقصى 4.4% في عام 1999، وتأثر معدل التضخم بالأحداث الاقتصادية العالمية، كالتالي: ففي عام 1998: ارتفع معدل التضخم من 2.9% في عام 1997 الي 3.6% في عام 1998 متأثراً بالأزمة المالية للنمو الأسيوية عام 1998.

#### معدل البطالة

بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة 3.3% بحد أدنى 2.5% في عام 1996، وبحد أقصى 4.5% عام 2020، وتأثر معدل البطالة بالأحداث الاقتصادية العالمية، كالتالي: ففي عام 1998: ارتفع معدل البطالة من 2.5% في عام 1997 الي 3.2% في عام 1998 متأثراً بالأزمة المالية للنمو الأسيوية عام 1998، وفي عام 2008 ارتفع معدل البطالة من 3.2% في عام 2007 الي 3.3% في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية، وفي عام 2020 ارتفع معدل البطالة من 3.3% في عام 2019 الي 4.5% في عام 2020 متأثراً بجائحة كورونا.

#### متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ (7.4) ألف دولار بحد أدنى 3.3 ألف دولار في عام 1998، وبحد أقصى (11.1) ألف دولار عام 2021، وتأثر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأحداث الاقتصادية العالمية، ففي عام 1998: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 4.7 ألف دولار في عام 1997 إلى 3.3 ألف دولار في عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للنمو الأسيوية في عام 1998، وفي عام 2009: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 8.3 ألف دولار في عام 2008 إلى 7.2 ألف دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008، وفي عام 2020: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 11.1 ألف دولار عام 2019 إلى 10.2 ألف دولار عام 2020 متأثراً بجائحة كورونا عام 2020.

#### الإستهلاك النهائي

بلغ متوسط الإستهلاك النهائي خلال الفترة 136.7 مليار دولار بحد أدنى 37 مليار دولار في عام 1998، وبحد أقصى 263.4 مليار دولار في عام 2021، وتأثر الإستهلاك بالأحداث الاقتصادية العالمية، ففي عام 1998:

جدول 2. تطور أهم مؤشرات التنمية البشرية في ماليزيا خلال الفترة (2000-2021)

| سنة         | مؤشر التنمية البشرية |           | نصيب الفرد من<br>الانفاق علي التعليم<br>دولار | نصيب الفرد من<br>الانفاق علي الصحة<br>دولار | نسبة الإنفاق علي<br>التعليم للنتائج % | نسبة الإنفاق علي<br>الصحة للنتائج % |
|-------------|----------------------|-----------|---|---|---------------------------------------|-------------------------------------|
|             | القيمة               | المستوي   |   |   |                                       |                                     |
| 2000        | 0.7                  | مرتفع     | 244.1   | 56.8  | 6                                     | 0.9                                 |
| 2001        | 0.71                 | مرتفع     | 295   | 60.7  | 7.5                                   | 1                                   |
| 2002        | 0.72                 | مرتفع     | 319.9   | 60  | 7.7                                   | 0.9                                 |
| 2003        | 0.73                 | مرتفع     | 334.2   | 72.7  | 7.5                                   | 1                                   |
| 2004        | 0.74                 | مرتفع     | 291.7   | 91.6  | 5.9                                   | 1.2                                 |
| 2005        | 0.75                 | مرتفع     | 299   | 97.5  | 5.4                                   | 1.1                                 |
| 2006        | 0.75                 | مرتفع     | 275.3   | 115.2                                       | 4.5                                   | 1.2                                 |
| 2007        | 0.75                 | مرتفع     | 312.4   | 134.3                                       | 4.4                                   | 1.2                                 |
| 2008        | 0.76                 | مرتفع     | 330.3   | 158   | 4                                     | 1.2                                 |
| 2009        | 0.77                 | مرتفع     | 428.2   | 135.2                                       | 6                                     | 1.3                                 |
| 2010        | 0.77                 | مرتفع     | 441   | 144.3                                       | 5                                     | 1.1                                 |
| 2011        | 0.78                 | مرتفع     | 588.4   | 177.5                                       | 5.8                                   | 1.2                                 |
| 2012        | 0.78                 | مرتفع     | 608.4   | 200.4                                       | 5.7                                   | 1.4                                 |
| 2013        | 0.79                 | مرتفع     | 588   | 201.3                                       | 5.5                                   | 1.4                                 |
| 2014        | 0.79                 | مرتفع     | 575.8   | 200.1                                       | 5.2                                   | 1.3                                 |
| 2015        | 0.8                  | مرتفع جدا | 474.8   | 194.3                                       | 4.9                                   | 1.4                                 |
| 2016        | 0.8                  | مرتفع جدا | 454.1   | 182.7                                       | 4.8                                   | 1.4                                 |
| 2017        | 0.8                  | مرتفع جدا | 466.6   | 183.8                                       | 4.7                                   | 1.3                                 |
| 2018        | 0.8                  | مرتفع جدا | 496   | 129.8                                       | 4.5                                   | 1.4                                 |
| 2019        | 0.81                 | مرتفع جدا | 462.7   | 250.1                                       | 4.2                                   | 2.2                                 |
| 2020        | 0.82                 | مرتفع جدا | 398   | 319   | 3.9                                   | 3.1                                 |
| 2021        | 0.83                 | مرتفع جدا | 444.4   | 350.1                                       | 4                                     | 3.1                                 |
| متوسط       | 0.77                 |           | 414.9   | 159.8                                       | 5.3                                   | 1.4                                 |
| الحد الأدنى | 0.70                 |           | 244.1   | 56.8  | 3.9                                   | 0.9                                 |
| الحد الأقصى | 0.83                 |           | 608.4   | 350.1                                       | 7.7                                   | 3.1                                 |

المصدر: - الأمم المتحدة، تقارير التنمية البشري، سنوات مختلفة. - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

#### البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا

يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، كما هو موضح بجدول 3.

ويتبين من جدول 3 تطور البعد البيئي في ماليزيا، كما يلي:

#### مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون

ارتفع من 86.3 ألف كيلو طن عام 1995 إلي 269.8 ألف كيلو طن عام 2021، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

#### نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي

تراجعت نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي من 6% في عام 2000 إلي 4% عام 2021، كما بلغ متوسط الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو 5.3%، وهي نسبة عالية.

#### نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي

ارتفعت نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي من 0.9% عام 2000 إلي 3.1% عام 2021، كما بلغ متوسط الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو 1.4% وهي نسبة معقولة لحد ما.

جدول 3. تطور أهم المؤشرات البيئية في ماليزيا خلال الفترة (1995-2021)

| السنة   | انبعاث غاز (CO <sub>2</sub> )<br>ألف كيلو طن | نسبة استهلاك الطاقة من<br>الوقود الأحفوري % | الطاقة المتجددة والنفايات القابلة<br>للاحتراق (% من إجمالي الطاقة) |
|---------|--|---|--|
| 1995    | 86.3   | 93.0  | 3.8  |
| 1996    | 98.6   | 93.0  | 3.4  |
| 1997    | 106.0  | 93.9  | 3.0  |
| 1998    | 105.7  | 95.0  | 3.1  |
| 1999    | 114.5  | 94.6  | 3.1  |
| 2000    | 124.4  | 94.1  | 2.7  |
| 2001    | 129.5  | 95.0  | 2.6  |
| 2002    | 136.4  | 95.2  | 2.5  |
| 2003    | 144.5  | 95.6  | 2.4  |
| 2004    | 158.3  | 96.0  | 2.2  |
| 2005    | 167.4  | 96.2  | 2.0  |
| 2006    | 174.1  | 96.8  | 2.0  |
| 2007    | 189.9  | 96.7  | 1.9  |
| 2008    | 202.9  | 96.9  | 1.8  |
| 2009    | 181.9  | 96.8  | 1.4  |
| 2010    | 200.2  | 96.7  | 1.3  |
| 2011    | 202.7  | 96.9  | 1.3  |
| 2012    | 205.8  | 96.8  | 1.4  |
| 2013    | 223.7  | 96.7  | 1.3  |
| 2014    | 236.7  | 96.8  | 1.3  |
| 2015    | 236.5  | 96.6  | 1.3  |
| 2016    | 236.0  | 96.7  | 1.3  |
| 2017    | 227.6  | 96.7  | 1.3  |
| 2018    | 244.4  | 96.7  | 1.3  |
| 2019    | 253.3  | 96.7  | 1.3  |
| 2020    | 260.3  | 96.7  | 1.3  |
| 2021    | 269.8  | 96.7  | 1.3  |
| المتوسط | 182.1  | 96.7  | 2.0  |
| حد أدنى | 86.3   | 96.1  | 1.3  |
| حد أقصى | 269.8  | 93.0  | 3.8  |

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

## تحسن مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ماليزيا

### معدل النمو الاقتصادي

بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 4.6% بحد أدنى (-7.4%) في عام 1998، و بحد أقصى 10% في عام 1996، وتأثر معدل نمو الاقتصادي بالأحداث الاقتصادية العالمية، كالآتي: ففي عام 1998 تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 7.3% في عام 1997 إلى (-7.4%) عام 1998 متأثراً بالأزمة المالية للتمور الآسيوية عام 1998، وفي عام 2008 تراجع معدل النمو من 6.3% في عام 2007 إلى (-4.8%) عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، وفي عام 2020: تراجع معدل النمو من 4.4% في عام 2019 إلى (-5.5%) عام 2020 متأثراً بجائحة كورونا.

### نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي

بلغ متوسط نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 38.8% بحد أدنى 26.1% في عام 2020 و بحد أقصى 48.7% في عام 1998، وتأثرت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي بالأحداث الاقتصادية العالمية، ففي عام 2020: تراجعت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي من 28.6% عام 2019 إلى 26.1% عام 2020 متأثراً بالأزمة بجائحة كورونا.

### إجمالي الادخار المحلي

بلغ متوسط حجم الادخار المحلي 77.4 مليار دولار، وبلغ حده الأدنى 35.1 مليار دولار في عام 1998، وحده الأقصى 115.8 مليار دولار عام 2014، وكما تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية، كالآتي: في عام 1998: تراجع حجم الادخار المحلي من 43.9 مليار دولار عام 1997 إلى 35.1 مليار دولار في عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للتمور الآسيوية عام 1998، وفي عام 2009: تراجع حجم الادخار المحلي من 101.1 مليار دولار عام 2008 إلى 77.1 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، وفي عام 2020: تراجع حجم الادخار المحلي من 104.3 مليار دولار عام 2019 إلى 87.9 مليار دولار عام 2020 متأثراً بجائحة كورونا.

### معدل التضخم

بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة بلغ 2.6% بحد أدنى 1.4% في عام 2015، و بحد أقصى 4.4% في عام 1999، وتأثر معدل التضخم بالأحداث الاقتصادية العالمية، كالآتي: ففي عام 1998: ارتفع معدل التضخم من 2.9% في عام 1997 إلى 3.6% في عام 1998 متأثراً بالأزمة المالية للنمو الآسيوية عام 1998.

## مؤشر نسبة استهلاك الطاقة من الوقود الأحفوري

ارتفعت هذه النسبة من 93% في عام 1995 الي 96.7% عام 2021، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

### مؤشر نسبة استهلاك الطاقة المتجددة

تراجعه من 3.8% في عام 1995 إلي 1.3% عام 2021، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

كما يبين جدول 4 الأهمية النسبية لمصادر إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ماليزيا.

ويتضح من جدول 4، ما يلي:

### بالنسبة لإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من حرق الوقود

جاءت إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من إنتاج الكهرباء في المرتبة الأولى بنسبة تراوحت (42.1%-57.7%)، ثم تليها إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من وسائل النقل بنسبة تراوحت من (22.9%-36%)، ثم إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الصناعات التحويلية والتشييد بنسبة تراوحت من (7.2%-26.2%)، وأخيراً إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المباني السكنية والخدمات التجارية بنسبة تراوحت (1.6%-4.3%).

### بالنسبة لإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من استهلاك أنواع الوقود المختلفة

جاءت إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود السائل في المرتبة الأولى بنسبة تراوحت (22.1%-49.3%)، ثم تليها إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الغازي بنسبة تراوحت (20.4%-33.4%)، ثم إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الأنواع الأخرى من الوقود بنسبة تراوحت من (9.8%-37.7%)، ثم إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الصلب بنسبة من (4.7%-40.9%).

## النتائج والمناقشة

### النتائج

تبين من البحث عدم صحة الفرض البحثي، والقائل أنه حدث تحسن في الأبعاد الرئيسية الثلاثة (الاقتصادي، والإجتماعي والبيئي) للتنمية المستدامة في ماليزيا"، حيث تبين حدوث تحسن في البعد الاقتصادي والإجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا، وإن كان حدث بعض التدهور في البعد الثالث (البيئي)، كما يلي:

جدول 4. الأهمية النسبية لمصادر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ماليزيا (1995-2021)

| سنة   | نسب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة من حرق الوقود |  |   |  | نسب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة من مصادر المختلفة (% من إجمالي حرق الوقود) |   |   |
|-------|---|--|---|--|--|---|---|
|       | من وسائل النقل (% من إجمالي حرق الوقود)                   | من إنتاج الكهرباء والحرارة، إجمالاً (% من إجمالي حرق الوقود) | من الصناعات التحويلية والتشييد (% من إجمالي حرق الوقود) | من القطاعات الأخرى المبنية السكنية والخدمات التجارية والعمامة (% من إجمالي حرق الوقود) | استهلاك الوقود المنزلي (% من إجمالي حرق الوقود)  | استهلاك الوقود الصناعي (% من إجمالي حرق الوقود) | استهلاك أنواع أخرى من الوقود (% من إجمالي حرق الوقود) |
| 1995  | 25.7  | 43.6   | 25.4  | 3.5  | 33.4   | 49.3  | 9.8   |
| 1996  | 25.7  | 42.1   | 26.2  | 4.3  | 25.3   | 48.5  | 18.2  |
| 1997  | 27.7  | 43.2   | 24.5  | 3.1  | 23.1   | 46.1  | 24.6  |
| 1998  | 25.7  | 45.9   | 24.2  | 3.2  | 23.3   | 38.7  | 32.0  |
| 1999  | 28.6  | 45.8   | 21.7  | 3.7  | 22.6   | 35.0  | 37.7  |
| 2000  | 28.0  | 45.8   | 22.5  | 3.5  | 27.2   | 31.0  | 35.3  |
| 2001  | 29.0  | 45.5   | 21.9  | 3.2  | 25.6   | 33.9  | 32.7  |
| 2002  | 28.3  | 45.6   | 22.5  | 3.4  | 24.0   | 30.3  | 36.5  |
| 2003  | 28.7  | 46.0   | 22.3  | 2.8  | 28.7   | 29.4  | 29.2  |
| 2004  | 27.9  | 46.4   | 22.7  | 2.7  | 25.1   | 29.1  | 25.7  |
| 2005  | 26.1  | 48.4   | 22.5  | 2.8  | 25.7   | 27.9  | 30.7  |
| 2006  | 24.1  | 49.2   | 23.4  | 2.8  | 26.9   | 24.3  | 33.4  |
| 2007  | 23.3  | 48.5   | 24.4  | 3.4  | 23.2   | 24.7  | 36.2  |
| 2008  | 22.9  | 51.1   | 22.7  | 2.8  | 24.1   | 23.6  | 33.4  |
| 2009  | 25.2  | 54.1   | 17.4  | 2.9  | 24.1   | 24.1  | 26.0  |
| 2010  | 23.2  | 56.1   | 16.0  | 2.9  | 20.4   | 24.9  | 26.9  |
| 2011  | 23.3  | 57.7   | 14.9  | 2.7  | 21.4   | 24.0  | 27.0  |
| 2012  | 23.1  | 56.4   | 16.6  | 2.3  | 21.8   | 24.7  | 24.1  |
| 2013  | 28.0  | 54.4   | 13.9  | 2.2  | 22.9   | 26.3  | 24.4  |
| 2014  | 29.7  | 54.4   | 13.0  | 1.9  | 22.6   | 25.8  | 26.6  |
| 2015  | 30.2  | 54.3   | 12.0  | 1.9  | 22.2   | 22.1  | 27.2  |
| 2016  | 31.0  | 54.4   | 11.1  | 1.8  | 21.5   | 25.6  | 21.6  |
| 2017  | 32.1  | 54.5   | 10.2  | 1.8  | 21.4   | 26.3  | 18.7  |
| 2018  | 33.0  | 54.8   | 9.5   | 1.7  | 21.4   | 26.7  | 16.3  |
| 2019  | 33.9  | 54.9   | 9.0   | 1.7  | 21.4   | 26.8  | 14.3  |
| 2020  | 34.9  | 54.8   | 8.0   | 1.6  | 21.4   | 27.3  | 12.1  |
| 2021  | 36.0  | 54.9   | 7.2   | 1.6  | 21.4   | 27.3  | 10.4  |
| متوسط | 28.0  | 50.5   | 18.0  | 2.7  | 23.8   | 29.8  | 25.6  |
| أدنى  | 22.9  | 42.1   | 7.2   | 1.6  | 20.4   | 22.1  | 9.8   |
| أقصى  | 36.0  | 57.7   | 26.2  | 4.3  | 33.4   | 49.3  | 37.7  |

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

السياحية بالأحداث الاقتصادية العالمية، فتراجعت الإيرادات السياحية من 4.9 مليار دولار عام 1997 إلى 3.2 مليار دولار عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للنموres الأسبوية عام 1998، وفي عام 2009 تراجعت الإيرادات السياحية من 18.6 مليار دولار عام 2008 إلى 17.2 مليار دولار عام 2009 متأثرة بالأزمة المالية العالمية عام 2008، وفي عام 2020 تراجعت الإيرادات السياحية من 22.2 مليار دولار عام 2019 إلى 3.4 مليار دولار عام 2020 متأثرة بجائحة كورونا.

كما تراوحت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي بماليزيا من (1%-9.3%).

### تحسين مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا

#### مؤشرات التنمية البشرية

ارتفع مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا من 0.70 في عام 2000 إلى 0.83 عام 2021.

#### مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي التعليم

ارتفع من 244.1 دولار عام 2000 إلى 444.4 دولار عام 2021.

#### مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي الصحة

ارتفع من 56.8 دولار في عام 2000 إلى 350.1 دولار في عام 2021.

#### نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي

تراجعت نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي من 6% في عام 2000 إلى 4% عام 2021، كما بلغ متوسط الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو 5.3%، وهي نسبة عالية.

#### نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي

ارتفعت نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي من 0.9% عام 2000 إلى 3.1% عام 2021، كما بلغ متوسط الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو 1.4% وهي نسبة معقولة لحد ما.

### تدهور مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا

#### مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون

ارتفع من 86.3 ألف كيلو طن عام 1995 إلى 269.8 ألف كيلو طن عام 2021، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

#### مؤشر نسبة استهلاك الطاقة من الوقود الأحفوري

ارتفعت هذه النسبة من 93% في عام 1995 الي 96.7% عام 2021، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

### معدل البطالة

بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة 3.3% بحد أدنى 2.5% في عام 1996، و بحد أقصى 4.5% عام 2020، ووتأثر معدل البطالة بالأحداث الاقتصادية العالمية، كالأتي: ففي عام 1998: ارتفع معدل البطالة من 2.5% في عام 1997 الي 3.2% في عام 1998 متأثراً بالأزمة المالية للنمو الأسبوية عام 1998، وفي عام 2008 ارتفع معدل البطالة من 3.2% في عام 2007 الي 3.3% في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية، وفي عام 2020 ارتفع معدل البطالة من 3.3% في عام 2019 الي 4.5% في عام 2020 متأثراً بجائحة كورونا.

### متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ (7.4) ألف دولار بحد أدنى 3.3 ألف دولار في عام 1998، و بحد أقصى (11.1) ألف دولار عام 2021، وتأثر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأحداث الاقتصادية العالمية، ففي عام 1998: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 4.7 ألف دولار في عام 1997 إلى 3.3 ألف دولار في عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للنمو الأسبوية في عام 1998، وفي عام 2009: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 8.3 ألف دولار في عام 2008 إلى 7.2 ألف دولار عام في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008، وفي عام 2020: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 11.1 ألف دولار عام 2019 إلى 10.2 ألف دولار عام 2020 متأثراً بجائحة كورونا عام 2020.

### الاستهلاك النهائي

بلغ متوسط الاستهلاك النهائي خلال الفترة 136.7 مليار دولار بحد أدنى 37 مليار دولار في عام 1998، و بحد أقصى 263.4 مليار دولار في عام 2021، وتأثر الإستهلاك بالأحداث الاقتصادية العالمية، ففي عام 1998: تراجع الإستهلاك النهائي من 56.1 مليار دولار في عام 1997 إلى 37 مليار دولار عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للنمو الأسبوية عام 1998، وفي عام 2009 تراجع الإستهلاك النهائي من 129.7 مليار دولار في عام 2008 إلى 125.2 مليار دولار في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008، وفي عام 2020 تراجع الإستهلاك النهائي من 260.8 مليار دولار عام 2019 إلى 249.4 مليار دولار عام 2020 متأثراً بجائحة كورونا.

### الإيرادات السياحية

بلغ متوسط الإيرادات السياحية خلال الفترة 13.3 مليار دولار بحد أدنى 3.2 مليار دولار عام 1998، و بحد أقصى 24.5 مليار دولار عام 2014، وتأثرت الإيرادات



الشمي، محمد نبيل (2009). التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2538، 26/1/2009.

العايب، عبد الرحمن (2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس-سطيف. الجزائر.

القاهرة، المجلس الأعلى للتعليم، التنمية المستدامة.

الهيبي، صبري فارس (2006). التنمية السكانية الاقتصادية في الوطن العربي، عمان: دار المناهج.

بحث حول التنمية المستدامة علي الرابط التالي:  
<http://communication.akbarmontada.com/t194-topic>

بشاره، أحمد (2015). التنمي المستدامة ..أبعادها.. مؤشراتها". القاهرة. 29 أكتوبر 2015.

بن الطيب، حسام الدين (2016). تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر.

بو عيشة، حميدة (2012). العلاقة بين التنمية المستدامة والسياحة -دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير..

حسب الله، أميرة (2005). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا وكوريا الجنوبية ومصر)، القاهرة: الدار الجامعية.

حسن، فاطمة (2006). الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

ذكي، محمد (2000). أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة البعد البيئي في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

زازا، جوهرة (2018). الاعتماد علي مصادر التمويل المحلي لتحقيق التنمية المستدامة: تجريبه الهند" (مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية. الجزائر، 2: 2.

زعزوع، زينب عباس (2012). دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظي، مجلة النهضة،

## مؤشر نسبة استهلاك الطاقة المتجددة

تراجعه من 3.8% في عام 1995 إلي 1.3% عام 2021، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

## التوصيات

1- ضرورة العمل علي زيادة الاستقرار السياسي والأمني.  
2- زيادة الإهتمام بالتنمية البشرية (التعليم والصحة).

3- ضرورة زيادة الإهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة.

4- إعطاء الأهمية القصوى لموضوع إعادة هيكلة التعليم وبكافة مراحلهم وتقوية البحث العلمي والتطوير والبحث علي الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية.

5- مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لإستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقيّة المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.

6- العمل علي تضيق الفجوة الرقمية من خلال العمل علي إنتشار الانترنت وزيادة إعداده مستخدميه وعلى اختلاف مستوياتهم.

7- العمل علي تعليم السكان للغات الحية لتمكينهم علي الإطلاع المستمر لما يستجد من طرق ومكونات المعرفة.

8- زيادة الإهتمام بالعلماء والباحثين ولجميع الاختصاصات من خلال تحسين مستواهم المعيشي وتمكينهم علي التواصل العلمي في بلدانهم والعمل على جذب المغتربين منهم بخلق الأجواء المناسبة لهم والعمل على عودة العقول والكفاءات الى الوطن العربي.

## المراجع

إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

أنور، بهاء (2008). الاداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، 4 : 11.

الباشا، مازن حسن (2016). أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1991-2015)، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية - المجلد السادس عشر - العدد الثاني، 2016، (جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الأردن 2016).

والمتوسطي، التحديات ، التوجهات ، الافاق، باجة  
(تونس) 26-27.

محي، عمر (2009). ظاهرة التمويل الخارجي للبلدان  
النامية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية  
المفتوحة، دمنارك.

مسلم، احمد (2015). قياس العلاقة بين التلوث والنمو  
الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة،  
جامعة الزقازيق، مصر.

CAMRE LAS (2002). The Sustainable  
Development in the Arab Region.

Harris, M.J. (2000). Parlimentary office of  
science and technology. Hayami. Yujiro.  
Development Economic From the  
Poverty to the Wealth of Nations.  
Clasendon Press. Oxford. 1997, 5.

<https://www.lebarmy.go>.

<https://www.lebarmy.go>. "Google"

Shafik, N. and S. Bandyopadhyay (1999).  
Sustainable development and  
environmental quality life: working  
paper. World Bank. Policy Res. Working  
Paper. Wps 904.

جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 13 :  
2.

زنزون، كامل (2000). كفاءة استخدام التمويل الخارجي  
في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة  
الزقازيق: كلية التجارة.

سهيل، علياء (2017). التنمية المستدامة والتلوث البيئي  
في العراق: المشاكل والحلول، مجلة كلية الكوت  
الجامعة، المجلد الأول، العدد الرابع، والسنة الثانية،  
العراق: كلية الإمام الكاظم.

عبد الملك، طلعت أديب (2008). دور التصدير في عملية  
التنمية، سلسلة دراسات المعهد القومي للإدارة العليا،  
القاهرة.

عمار، عمادي (2008). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها.  
مؤتمر علمي دولي. جامعة فرحات عباس. سطيف.

غنيم، عثمان محمد وماجدة أحمد أبو زنت (2007). التنمية  
المستدامة، عمان: دار صفاء.

قاسيمي، آسيا (2012). التنمية المستدامة بين الحق في  
استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة  
مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الجمعية التونسية  
المتوسطة للدراسات التاريخية والاجتماعية  
والاقتصادية، بطاقة مشاركة في اشغال الملتقى الدولي  
الثاني، السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي

## ANALYSIS OF THE DIMENSIONS OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN MALAYSIA

Abdel Rahim A. Al-Bahtiti<sup>1</sup>, Hala A. Bassiouni<sup>2</sup> and Maha M.M. Turkey<sup>2</sup>

1- Econ. Dept., Fac. Technol. and Dev., Zagazig Univ., Egypt

2- Econ. and Polit. Sci. Dept., Fac. Higher Asian Studies, Zagazig Univ., Egypt

**ABSTRACT:** The aim of the research is to clarify the concept. goals and characteristics of sustainable development. analyze the dimensions of sustainable development in Malaysia and know to what extent there has been an improvement in the dimensions of sustainable development in Malaysia. To derive a set of lessons learned. The descriptive and historical approach was also relied upon when dealing with the theoretical dimension of the research. The validity of the hypothesis showed the research in the economic and social dimension of sustainable development in Malaysia. and its lack of improvement in the environmental dimension. Therefore. the research recommended the necessity of giving utmost importance to the issue of restructuring education in all its stages. strengthening scientific research and development and stimulating innovation through national plans supported by regional and international agreements. and keeping pace with changes. The accelerating technology to accommodate the continuous developments in information and communication technology and the rest of human knowledge. and try to practice them in the field. and work to narrow the digital gap by working on the spread of the Internet and increasing the number of its users at their different levels. and increasing the number of Internet users. by making information technology tools available. and the need to increase attention to counting environmental sustainable development.

**Key words:** Sustainable development, economic growth, human development, pollution, technology.